

## غداً إجازة في بورصة الكويت بمناسبة رأس السنة الهجرية

الموافق 20 أغسطس 2020، وذلك بمناسبة حلول رأس

الدوام الرسمي سوف يُستأنف كالمعتاد يوم الأحد الموافق 23 أغسطس الجاري.

كانت بورصة الكويت تراجعت أمس بعد أداءها الإيجابي على مدار جلستين من الارتفاع، وسط تحسن ملموس بالتداولات وبأنشط سيولة بالسوق منذ 4 أشهر.

Wednesday 19<sup>th</sup> August 2020 - 14 th year - Issue No. 3664 الأربعاء 29 ذو الحجة 1441 هـ/ 19 أغسطس 2020 – السنة الرابعة عشر – العدد 3664

#### alwasat.com.kw

## بسبب جائحة «كورونا»

## ارتفاع عجز الموازنة المحلية إلى دينار تحت تأثير انخفاض الإيرادات

رفعت جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) العجز المُقدّر في ميزانية دولة الكويت للسنة المالية 2020 / 2020، من 7.7 مليار دينار قبل الأزمة إلى 14 مليار دينار. وكشفت وزارة المالية في مذكرة، انخفاض الإيرادات إلى 7.5 مليار دينار، بعدما كانت 14.8 مليار دينار قبل جائحة

وبحسب مذكرة أعدتها الوزارة، فإن «الحكومة إذا اقترضت حالياً، فستحصل على أفضل الأسعار، لأن تصنيف الكويت عال، مع انخفاض نسبة الدّين العام إلى

الكويت يبلغ 3.9 مليار دينار، بواقع 1.5 مليار دينار للدّين العام المحلي و 2.4 مليار دينار للدِّين الخارجي». وأوضحت الوزارة أنّ سداد القرض سيكون وفق ما هو معمول به عالمياً، إما بالسداد من فائض الميزانية إن وجد، وإما بإعادة الاقتراض، لافتة إلى أنه عندما

أزمة «كورونا» قد حدثت، إلا أن الأزمة

الناتج المحلي واحتياطات الدولة».

## بورسلي: 3 بدائل أمام الحكومة الكويتية بعد رفض قانون الدين العام

قالت وزيرة التجارة والصناعة السابقة وأستاذة التمويل في جامعة الكويت، الدكتورة أماني بورسلي، إن البدائل واضحة أمام الحكومة الكويتية، في حال استمر رفض مشروع قانون الدين العام من نواب البرلمان. وأضافت بورسلي أن الحكومة قدمت مشروع قانون الدين العام بدون رؤية واضحة وكان عليها تقديم خطة لخلق مصادر إيرادات جديدة للدولة بعيداً عن بند الدعم الحكومي، مؤكدة أن القانون سيقابل برفض شعبي، بخاصة في مرحلة الانتخابات التي يحتاج فيها المترشحون إلى أصوات الناخبين . الرافضين لهذا المشروع.

وذكرت أن العجز المتوقع للسنة الحالية يقدر بحوالي 5.2 مليار دينار فيما قانون الدين العام في حال إقراره يسمح للدولة بالاقتراض بأكثّر من 20 مليار دينار.

وعددت الحلول المرحلية البديلة المتمثلة في تأجيل اقتطاع %10 من الإيسرادات التي تحول إلى الصندوق السيادي، وهذا سيوفر 1.5 مليار دينار ويلقى قبولا لدى النواب. بالإضافة إلى تسييل بعض الأصول من صندوق الاحتياطي العام الذي لم يتبق ما



الدكتورة أماني بورسلي

يكفى من السيولة، ويكون التسييل بهدف تمويل عجز الميزانية. كما أكدت على ضرورة إقرار قانون الدين العام الكويتي الجديد عبر مرسوم ضرورة مع خطة جديدة في مرحلة

## «البترول الكويتية» تحقق أرباحاً سنوية بنحو 395.5 مليون دينار

حققت مؤسسة البترول الكويتية أرباحاً صافية بقيمة 3<mark>95.5 مليون دينار (1.3 مليار دولار) خ</mark>لال السنة المالية 2020/2019، بانخفاض نسبته %55

على أساس سنوي. فإن مجلس إدارة المؤسسة قرر تحويل 355.9 مليون دينار إلى الخزانة العامة للدولة، فيما تم تحويل 39.5 مليون دينار إلى الاحتياطي العام للمؤسسة. وشهدت أرباح «البترول الكويتية» انخفاضاً كبيراً خلال السنة المالية 2019/2020 مقارنة بأرباح العام المالي السابق، والذي حققت خلاله المؤسسة أرباحاً بلغَّت 878.6 مليون دينار،

حيث يعود تراجع الأرباح إلى انخفاض أسعار النفط بشكل حاد. وحققت المؤسسة إيرادات بلغت 20.7 مليار دينار فيما بلغت المصروفات عن السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2020 نحو 20.3 مليار دينار بتراجع بلغ 3 مليارات دينار.

وانخفضت إيرادات المؤسسة بنحو كبير بلغ 3.5 مليار دينار، وذلك بعد انخفاض إيرادات بيع النفط الخام الذي تراجعت بنحو ملياري دينار لتسجل 13.8 مليار دينار مقارنة بـ15.8 مليار دينار. وحققت «البترول الكويتية» إيرادات من محفظة الاستثمار تقدر بحوالي 390.3 مليون دينار.



مجمها الحالاً علية ش.م.ك.ع ALRAI MEDIA GROUP KSGP

### إعلان تذكيري

#### دعوة لحضور اجتماعى الجمعية العامة العادية وغير العادية ﴿

يسر مجلس الإدارة أن يذكر المساهمين الكرام بأن اجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية سينعقدان يوم الأربعاء الموافق 2020/08/26 الساعة الحادية عشر صباحاً - بمقر الشركة - منطقة العارضية مخازن -قطعة 1 - قسيمة 292 - مقابل شارع محمد ابن القاسم مبنى شركة مجموعة الراي الإعلامية ش.م.ك.ع.

يرجى من المساهمين الكرام أو من ينوب عنهم الراغبين في الحضور مراجعة مقر الشركة بمنطقة العارضية مخازن - قطعة 1 - قسيمة 292 - مقابل شارع محمد ابن القاسم - لإستلام بطاقات وتفاويض الحضور وجدولي أعمال الجمعية العامة العادية وغير العادية وذلك خلال مواعيد العمل الرسمية من الأحد إلى الخميس من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الواحدة ظهراً، وسوف يتم الاطلاع على البطاقة المدنية الأصلية للمساهم أو الوكلاء بموجب التوكيلات الرسمية (في حال توكيل شخص آخر) على أن يكون التوكيل متضمنا الحق في استلام بطاقات الحضور او الحق في حضور الجمعية نيابة عن المساهم.

مجلس الإدارة

# وأشارت المذكرة إلى أن «الدّين العام في تقدّمت الحكومة بمشروع القانون لم تكن

#### بعد جلستين من الارتفاع

## جني أرباح يهبط بمؤشرات البورصة.. و«شمال الزور» يتصدر التداولات والتراجعات

تراجعت بورصة الكويت مع نهاية تعاملات أمس الثلاثاء، حيث هبط مؤشرها العام %0.77، وانْخفض السوق الأول %0.99، وسجل «رئيسي 50» تراجعاً بنسبة %0.11، وهبطً المؤشر الرئيسي

وتقلصت سيولة البورصة بنحو 11.9% إلى 47.9 مليون دينار مقابل 54.75 مليون دينار بالأمس، كما تراجعت أحجام التداول %6.5 إلى 234.99 مليون سهم مقابل 251.33

مليون سهم بجلسة الاثنين. وسجلت مؤشرات 11 قطاعاً هبوطأ بصدارة المنافع بانخفاض نسبته %12.6، بينما كان السلع . الاستهلاكية الـرابـح الوحيد بنمو

وجاء سهم «شمال الرور» على رأس القائمة الحمراء بتراجع نسبته 12.6% عند سعر 333 فلساً، فيما تصدر سهم «ريـم» القائمة الخضراً



مرتفعاً بنحو 14.09%. التداول على كافة المستويات بكميات بلغت 36.76 مليون سهم بقيمة

3778 صفقة. قال نائب رئيس إدارة البحوث



والاستراتيجيات الاستثمارية بشركة وتصدر سهم «شمال الزور» نشاط

«كامكو إنفست»، إن بورصة الكويت شهدت امس عمليات جنى أرباح بعد الانتعاش الذي شهدته لجلستين متتاليتين مع ارتفاع نشاط التداول على ضوء إدراج أسهم «شمال الزور»، بالإضافة إلى عمليات الشراء على

الأسهم القيادية بعد إفصاح العديد من الشركات والبنوك عن نتائجها المالية للنصف الأول من العام الحالي. وأوضح رائد دياب، أن تراجع معظم هذه الأسهم كان متوقعاً نتيجة الإغلاق الذي شهده الاقتصاد المحلى والعالمي بعد تفشى فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) والآثار السلبية على العديد من القطاعات؛ الأمر الذي أدى إلى تباطؤ النمو العالمي وتراجع أسعار النفط بشكل كبير.

وأشار دياب إلى أنه من المرجح استمرار استقرار البورصة الكويتية في الفترة القادمة، مع تعافى أسعار النَّفط ودخول المرحلة الرابعة من عملية معاودة فتح الأنشطة التجارية حيز التنفيذ، والتفاؤل حيال نتائج الشركات المدرجة بالنصف الثاني من العام الجاري والعودة إلى الربحية مرة أخرى، والتعايش مع الفيروس ضمن إجراءات وقائية واحترازية لحين التوصل إلى لقاح فعال

أعلن بنك الكويت الدولي (كيه آي بي) عن حصوله على موافقة هيئة أسواق المال الكويتية على نشرة الاكتتاب الخاص لإصدار صكوك بقيمة 750 مليون دولار أو ما يعادلها من العملات. وقال البنك في بيان للبورصة الكويتية، امس

الثلاثاء، إن الموافقة على نشرة الإصدار تأتي ضمن

أو ما يعادلها من العملات الأخرى. وأوضح البنك أنه سيقوم بتزويد الهيئة بنسخة من نشرة الاكتتاب النهائية، وكشف الحساب البنكي الخاص بعملية الاكتتاب والذي يُبين حركة الإيداع والسحب خلال فترة الاكتتاب. وأفاد بأن المعلومة

السابقة لا يوجد لها تأثير جوهري على المركزي برنامج إصدار الصكوك المُحدد بسقف 2 مليار دولار المالي للبنك في الوقت الحالي. كانت أرباح البنك تراجعت %98.9 في النصف الأول من العام الجاري، لتصل إلى 103.25 ألف دينار، مقابل أرباح بقيمة 9.61 مليون دينار للفترة المماثلة من العام الماضي.

الرئيس التنفيذي: تشغيل مشروع النفط الثقيل «فارس السفلي» في فترة دقيقة

## «نفط الكويت»: تصدير 4 شحنات من النفط الثقيل بأسعار تنافسية رغم جائحة كورونا

قال الرئيس التنفيذي في نفط الكويت عماد سلطان، إن الشركة قامت بتشغيل مشروع النفط الثقيل «فارس السفلي» لإنتاج 60 ألف برميل يومياً في فترة دقيقة

خلفتها جائحة كورونا المستجد. وأشار سلطان، إلى أنه رغم الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها العالم قاطبة، استطاعت الشركة وبالتنسيق مع مؤسسة البترول الكويتية من تصدير 4 شحنات من النفط الثقيل وبأسعار تنافسية. وقال إن المشروع الذي أدرج في استراتيجية الشركة وخططها اللاحقة للتعامل مع النفط الثقيل يأتي كباكورة

عمل دؤوب يعبر عما تملكه الشركة من نطاق واسع من القدرات أفضت بعد سنوات من الجهد الشاق والمضني إلى تشغيله. وذكر أن أهمية هذا المشروع يأتي فى مقدمتها استغلال المخزون الكبير من النفط الثقيل الذي تتمتع به الكويت والذي يشكل إنتاجه حجر الزاوية في مختلف استراتيجياتها للعمل على الاستفادة منه

بما يخدم خطط التنمية في الدولة. وأوضح سلطان أن النفط الثقيل له دور مهم في تقليص استهلاك الدولة المحلي للمحروقات من نفط التصدير الكويتي والمشتقات الأخرى وتوفيرها للتصدير

وبين أنه يمكن لشركة نفط الكويت وبالتعاون الوثيق مع مؤسسة البترول الكويتية تنويع أصناف النفط الضام بعدما كانت تقتصر لعقود من الزمن على إنتاج نفط التصدير الكويتي، فاليوم تتمتع الكويت بقدرتها على تصدير نوعين أخرين من النفوط الخام وهما النفط الخفيف عالى الجودة والنفط الثقيل الكويتي ما يتيح للبلاد مرونة كبيرة في

تسويق هذه الأنواع بحسب متطلبات

للسوق العالمية ما يمنح الدولة الفرصة

لبيعها بعوائد أكبر.

السوق العالمية.

## مبيعات العقارات المحلية تهبط إلى أدنى مستوياتها التاريخية في الربع الثاني

بعد أن شهدت المبيعات العقارية أداء قوياً في الربع األول من عام 2020، عادت مجدداً للتراجع في الربع الثاني في أعقاب تفشي جائحة فيروس كورونا واتخاذ تدابير شملت فرض إجراءات اإلغالق الكامل، الامر الذي نتج عنه تأثيرات سلبية شديدة على معظم القطاعات

وبلغ إجمالي المبيعات العقارية 113 مليون دينار كويتي فقط في الربع الثاني بتراجع نسبته 83 %على أساس ربع سنوي و86 %على أساس سنوي، فيما تعد أدنى مستوياتها المسجلة منذ عام 1991. ويعزى تراجع المبيعات بصفة رئيسية لقلة احجام الصفقات على مستوى كافة القطاعات الفرعية الثالثة، إلا أنه تجدر اإلشارة إلى أن المبيعات المسجلة في الربع الثاني تعزى في الغالب لالنتعاش الذي شهدناه خلال شهر يونيو بالتزامن مع تخفيف قيود اإلغالق في إشارة واعدة إلى

ونظراً لأحجام المبيعات الضئيلة التي شهدها قطاع العقار خالل الربع الثاني وقلة توافر البيانات، سيكون من السابق ألوانه استخالص أية استنتاجات موثوقة حول الألسعار في هذه المرحلة. لكننه من المنطقي

افتراض أن الأسعار قد تأثرت سلباً في الربع الثاني من عام 2020 نتيجة لتداعيات األزمة المزدوجة الناتجة عن تفشى جائحة فيروس كورونا المستجد وصدمة أسعار النفط وما خلفته من انعكاسات سلبية على الوافدين وظروف العمل.

وبالتالي نتوقع أن يستغرق سوق العقار بعض الوقت ليتعافى كلياً، خاصة بالنسبة للقطاعات التجارية واالستثمارية التي تكون عادة أقل مرونة في مواجهة مثل

القطاع الاستثماري يتأثر سلبأ

على أساس ربع سنوي و 92% على أساس سنوي، لتصل بذلك إلى احد أدنى المستويات التاريخية عند مستوى 26 مليون دينار كويتي في الربع الثاني من عام وجاء هذا التراجع على خلفية انخفاض عدد الصفقات

بشكل استثنائي (24) بالمقارنة مع المتوسط ربع السنوي البالغ 329 صفقة خالال عام 2019 و 271 صفقة في الربع األول من عام 2020. ونظرا لحجام الصفقات الضئيلة بنحو غير اعتيادي، تشير تقديراتنا إلى أن السوق سيأخذ بعض الوقت حتى يصل إلى مرحلة االستقرار مرة أخرى ويستعيد أنماطه الطبيعية قبل أن يتم استخالص أية استنتاجات موثوقة بشأن الأسعار.

إمكانية تحسن النشاط في ظل تخفيف القيود بشكل أكبر خالل األشهر القادمة. انخفضت مبيعات القطاع االستثماري بنسبة 87 %

وقد تكون تلك التداعيات بطبيعتها طويلة األجل،